Journal Of the Iraqia University (74-4) November (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

دور الإدارة بتحقيق الأمن الإقتصادي في العراق

م.م. عبيد عيسى تركي خلف الجبوري
جامعة الفارابي/ قسم القانون

The role of administration in achieving economic security in Iraq

M.M. Obaid Issa Turki Khalaf Al-Jubouri
Al-Farabi University / Department of Law
abid.aissa@alfarabiuc.edu.iq

المستخلص

تهدف الإدارة الى تحقيق الأمن الاقتصادي وذلك بانشاء خطط استراتيجية داعمة لها تسعى عن طريقها الى تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين وضمان توفير مستقبل اجيالها فضلاً عن تأمين الاحتياجات الضرورية لهم وصولاً لتحقيق هدفها المتمثل بتحقيق الأمن الاقتصادي للدولة ، فعملت الدولة بتوجيه إداراتها على تعزيز اواصر العلاقة ما بين القطاعين العام والخاص والنهوض بالانتاج الوطني عن طريق دعمه وتعزيزه والحد من مشكلة ارتفاع الاسعار والتخفيف من هذه الازمة عن طريق النزول للاسواق وفتح كابينات تسويقية لبيع المنتجات الغذائية باسعار رمزية والتخفيف على كاهل المواطن، كما عملت الإدارة على وضع الحلول لمعالجة مشكلة البطالة والفقر التي تعد من أهم المعوقات التي تعترض طريقها لتحقيق الامن الاقتصادي عن طريق توفير فرص عمل وملاحقة التجار محتكري الاسعار.**الكلمات المفتاحية:** الامن الاقتصادي، الاجراءات المتبعة، الامن الغذائي

Abstract

It aims to focus on achieving economic success by creating innovation to support it there is a way to achieve a good life to a large extent, providing the future of its generations as well as securing the needs and enabling them to reach them for its only goal of economic security, The state, under the guidance of its administrations, worked to strengthen the relationship between the public and private sectors, promote national production by supporting and enhancing it, reduce the problem of rising prices, and alleviate this crisis by going to the markets and opening marketing booths to sell food products at nominal prices, alleviating the burden on the citizen, The administration also worked to develop solutions to address the problem of unemployment and poverty, which are among the most important obstacles standing in the way of achieving economic security by providing job opportunities and pursuing merchants who monopolize prices.**Keywords.** Economic security, procedures followed, food security

المقدمة

أن وجود الانسان على قيد الحياة يتطلب توفير احتياجاته الاساسية، وبانعدام الأمن تتعذر توفير سبل العيش الكريم للفرد علاوة على انعدام الاستقرار بكافة مجالات حياة الانسان وعلى وجه الخصوص من الناحية الاقتصادية كونه أساس ازدهار وتقدم المجتمعات، لذا لابد من تفعيل دور الإدارة وابراز دورها في تحقيق الأمن الاقتصادي وذلك عن طريق سن القوانين التي تساعد على ذلك والنهوض بالتنمية الاقتصادية فضلاً عن ضمان توفير فرص عمل للتخفيف من حجم البطالة ومعدلات الفقر كما حصل بشأن سن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية الذي ساعد على تقليل نسب البطالة والفقر، وعليه فتحقيق التنمية الاقتصادية تعد من أهم أهداف الدولة الاقتصادية لتحقيق الأمن الاقتصادي فتمثل عملية هدفها استعمال المجتمع للموارد الاقتصادية لأجل حدوث ارتفاع دائم في معدلات الدخل القومي تعلو على معدلات النمو السكاني لضمان الحصول على زيادة مستمرة وحقيقية لمتوسط دخول الافرادولا شك بأن فاعلية تطبيق وتنفيذ مختلف التشريعات الاقتصادية بحزم ودقة يعتمد بالأساس على وجود هيئات أو اجهزة إدارية مختصة بتحقيق الأمن الاقتصادي تأخذ على عاتقها الالتزام بكافة الاحتياطات اللازمة لمنع التدهور

الاقتصادي للبلد فضلاً عن المحافظة عليه، فالضبط الإداري يُعد على وجه الخصوص بمختلف سلطاته من أهم وسائل القانون العام في هذا المجال ، كما أنه يؤدي دورا مهما في هذا الشأن وفقاً للطبيعة الوقائية التي يمتلكها والتي تفيد الوقاية من التدهور الاقتصادي وتحول دون الاطاحة باقتصاد البلد، الا أنه قبل ذلك لابد من حماية هذا الأمن مما يعترض طريق تحقيقه.

اولاً: اهمية البحث.

تكمن اهمية هذا البحث بالتركيز على دور الادارة بتحقيق الأمن الاقتصادي وذلك عن طريق تفعيل دورها في سن القوانين التي تساعد على ذلك والنهوض بالتنمية الاقتصادية من أجل التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية التي يشهدها العالم من حولنا، فهو جزء من المنظومة الأمنية للدول ولا يقل أهمية عن الأمن العسكري أو الأمن السياسي وغيرها من أنواع الأمن التي تشكل بمجملها المنظومة الأمنية والمجتمعية.

ثانياً: اشكالية البحث.

أن ما يمر به العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص من ازمة اقتصادية خلال السنوات الاخيرة أدى الى غياب طرفي المعادلة بين الأمن والتنمية، فضعف الجهاز الانتاجي والبنية التحتية وتفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية كالبطالة والفقر والتضخم والركود وتدني مستوى المعيشة للناس وعجز الموازنة العامة وتزايد ديون العراق الخارجية والداخلية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بخاصة في ظل جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وتدهور سعر الدولار ارتفاعاً وانخفاضاً **فالسؤال الذي يطرح هنا** ما هي الاجراءات التي اتبعتها الإدارة لتحقيق الأمن الاقتصادي والتخفيف من ظاهرة ارتفاع الاسعار؟

هل ساعد قانون الدعم الطارئ للأمن الاقتصادي والتنمية الإدارية في تحقيق الأمن الاقتصادي؟

فرضية البحث

١. كيف استطاعت الإدارة تحقيق الأمن الاقتصادي؟

٢. كيف واجهت الإدارة أزمة ارتفاع الاسعار؟ وما هي الاجراءات التي اتخذتها الإدارة لمواجهة الازمة؟ وما هي الحلول المتبعة؟

٣. كيف استطاع الأمن الغذائي تحقيق الأمن الاقتصادي؟

ثالثاً: هدف البحث.

الهدف من هذا البحث هو معرفة دور الادارة لتحقيق الامن الاقتصادي من خلال بيان الاجراءات والحلول التي تساعد الإدارة على تحقيق الأمن الاقتصادي .

رابعاً: منهجية البحث.

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي كطريقة للالمام بكافة جوانب موضوع البحث، وهذه من خلال تحليل وتفسير المعطيات المتعلقة بالموضوع، ومن ثم استخلاص جملة من النتائج والتوصيات.

خامساً: هيكلية البحث.

من أجل الاحاطة بجوانب الموضوع سنقسم هذا البحث الى ثلاثة مطالب سنخصص المطلب الاول لبيان حماية الأمن الاقتصادي وسنتناول في المطلب الثاني الاجراءات المتبعة من قبل الإدارة لتحقيق الأمن الاقتصادي في حين سنخصص المطلب الثالث لمعرفة الامن الغذائي ودوره في تحقيق الامن الاقتصادي.

المطلب الأول حماية الأمن الاقتصادي

يُعد الأمن الاقتصادي واحداً من أهم المجالات التي يرغب المشرع بحمايتها قانوناً كما أن بعض القوانين الخاصة والجزائية نصت على ما يضمن حماية الأمن الاقتصادي وكان هدفها وراء ذلك حماية سياسة الدولة الاقتصادية عامة والفرد خاصة فقيام الإدارة بتحقيق الأمن الاقتصادي ينعكس بشكل ايجابي على استقرار المجتمع، فتكمن حمايته عن طريق حظر ارتكاب الافعال المخلة به كالأفعال التي تمس صحة المستهلك وتلك التي بوسعها المساس بالأسعار السائدة، فقد عمل المشرع على ادراجها مع القوانين الجزائية رغم أن طبيعتها اقتصادية غير أن الجرائم المرتبطة بالأمن الاقتصادي تُعد من ضمن الجرائم الماسة بالمصلحة العامة كونها تمثل حجر عثرة في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية **(محمد عبدالله شاهين، ٢٠١٨، ١٣٥)**، وعليه فحالة تدهور الاسعار عدت من ضمن الحالات المهمة لارتباطها بحياة الفرد والمجتمع فلابد من وضع حل لذلك من خلال تدخل التشريعات واصدار القوانين التي تعمل على تنظيم حركة التجارة فقد نص المشرع العراقي من خلال قانون تنظيم التجارة بموجب المادة (٩) على حماية الاسعار فقد حدد القانون بموجب هذه المادة الافعال التي تمس الاسعار وتعد بمصاف الجرائم ومنها عدم الالتزام بالسعر المحدد

بموجب القانون أو الاعراض عن البيع بهذه الاسعار المحددة أو العمل على البيع بسعر أعلى من السعر المحدد من ناحية السلطات الرسمية أو من تمتلك الحق بوضع التسعير، كما أن قانون العقوبات في مواد معينة منه وضح الاعمال المهددة للأمن الاقتصادي وعدها من ضمن الجرائم الاقتصادية ، وعلاوة على ذلك فالمشرع العراقي نص على حماية الأمن الاقتصادي جنائياً عن طريق تجريم الاعمال الماسة بمستوى الاسعار العام وكذلك فرض عقوبات في حالة حدوث الغش التجاري، فضلاً عن ذلك نص المشرع بموجب قانون حماية المستهلك على حماية الأمن الاقتصادي وكذلك نص على حمايته وفقاً لقانون المنافسة ومنع الأحتكار وقانون سوق الاوراق المالية وحماية المنتجات العراقية، وعليه يكون من اللازم تشديد العقوبات المحددة للجرائم الماسة بالأمن الاقتصادي من خلال فرض عقوبة مالية عالية بهدف تلقين الجاني درساً مما يضمن المحافظة على الاقتصاد وتحقيق أمنه لان اكثر هذه الجرائم يكون السبب وراء ارتكابها دوافع الربح غير المشروع والطمع والجشع **(كاظم عبد جاسم الزيدي، ٢٠٢٣)**

المطلب الثاني الاجراءات المتبعة من قبل الإدارة لتحقيق الأمن الاقتصادي

بادئ ذي بدء فالإدارة حين ترغب بالوصول إلى غايتها والمتمثلة بتحقيق الأمن الاقتصادي ينبغي عليها أن تحرص على توفير سبل عيش كريمة للأفراد وتلبية أحتياجات الاجيال الحاضرة والمستقبلية، فالسؤال الذي آثير في بداية بحثنا والذي سيتم الاجابة عليه هنا وهو كيف استطاعة الإدارة تحقيق الأمن الاقتصادي؟، وكيف واجهت الإدارة ازمة الاسعار؟ ماهي الاجراءات التي اتخذتها لمواجهة الازمة؟ وماهي الحلول المتبعة؟ فخلال أزمة أرتفاع الاسعار التي حدثت في العراق وأختلال سعر الدولار وغيرها من العوامل المرتبطة بعمليات الاستيراد والأنتاج العشوائي، فكان لابد للإدارة أن تعمل على تفعيل دور جهاتها الرقابية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان المحافظة على أسعار المواد الغذائية فضلاً عن ممارسة دورها المتمثل باصدار بعض القرارات التي تحد من تفاقم الازمة، فمن بين الاجراءات المتخذة هنا قيام مجلس الدولة العراقي بأبداء الرأي بشأن الاحكام القضائية والتشريعات التي تتعلق بمثل هكذا امور حين يطلب رأيه بشأنها فضلاً عن دوره في التأكد من مطابقة الصفقات والاتفاقيات التي تعقد في حالة الاستيراد والتصدير للقانون وكذلك التأكد من صحة القرارات الصادرة بشأن فتح باب الاستيراد والتصدير عن طريق اجراء عملية التدقيق ومعرفة فيما اذا كانت مطابقة للقانون أم لا، وعلاوة على ذلك فقد تعمل الإدارة حين ارتفاع اسعار السلع بالنزول إلى السوق وفتح منافذ تسويقية تكون باسعار رمزية اذ يكمن هدفها من ذلك بالتخفيف عن كاهل المواطن وهذا ما فعلته وزارة التجارة في اثناء أزمة أرتفاع الاسعار التي حصلت في الاونة الاخيرة **(نصار الحاج، ٢٠٢١)**. وعليه فقد تم تشكيل لجان مشتركة ثلاثية بعد الأرتفاع الذي شهدته الأسواق بالمواد الغذائية والذي كان نتيجة لأرتفاع أسعار الدولار وبناءً على مقترح من قبل وزارة التجارة وبتوجه من قبل مكتب رئيس الوزراء والتي ضمت كل من دائرة الرقابة التابعة لوزارة التجارة ودائرة الجريمة المنظمة وجهاز الأمن الوطني وذلك لأجل التجول والمراقبة في الأسواق المحلية بهدف الوقوف على مشكلة أرتفاع الأسعار ومعرفة اسبابها، كما أن هناك شعبة تكون ضمن هيكلية وزارة التجارة تختص بدراسة واعداد التقارير وتقديمها للمجلس الاقتصادي ولمكتب رئيس الوزراء لأجل اعلامهم بشكل دوري حول ما يحدث في السوق من مستجدات فقد تم تلافي أزمة أرتفاع الاسعار عن طريق اتخاذ الاجراءات الفورية والعاجلة ومنها حل أزمة الطحين إذ كلفت العمليات المشتركة من قبل اللجنة التابعة إلى مكتب رئيس الوزراء لأجل متابعة عمليات نقل الطحين فيما بين المحافظات علاوة على تتبع المعروض من الطحين داخل الاسواق **(الصباح الجديد، ٢٠٢٣)** .لذا فقد عملت وزارة التجارة العراقية على الأسراع لفتح منافذ بيع المواد الغذائية وبأسعار رمزية بغية التخفيف على كاهل الفقراء ومواجهة جشع التجار صانعي الازمات الاقتصادية، فقد بوشرت وزارة التجارة بذلك للحد من تفشي ظاهرة غلاء المعيشة، الا أنه رغم هذه الاجراءات المتخذة فأنها لم تستطع مواجهة الازمة بشكل تام وذلك يعود إلى استغلال بعض التجار ورفعهم للأسعار وهذا بدوره حد من قدرة المواطنين الشرائية، كما أن ارتفاع سعر الدولار ادى إلى حدوث آثار سلبية على سعر المستهلك كون الأقتصاد في العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيراد وهذا بدوره يقود إلى زيادة في معدلات التضخم لذا فأن حدوث مثل هكذا أمر يرجع لضعف قطاع الأنتاج العراقي وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي **(صفاء الكبيسي، ٢٠٢٣)** .ومِن ضمن الإجراءات التي صدرت عن مجلس الوزراء لحل ازمة ارتفاع الاسعار ما جاء بقرار مجلس الوزراء بموجب جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣ الذي أقر بها ما جاء بموجب توصيات اللجنة المختصة بدراسة واقع استيراد السلع والبضائع والدجاج والبيض، إذ قرر المجلس وفقاً لجلسته التي عقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٨ بتوصيات اللجنة التي تألفت وفقاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (١٠٩) لسنة ٢٠٢٢ والذي تضمن:

١.تعليق العمل بفرض الحصول على اجازة لاستيراد الدجاج والبيض إلى اشعاراً آخر والغاء كافة القرارات السابقة المختصة بمنع الاستيراد.

٢.تخضع عملية استيراد البيض والدجاج ومشتقاتهم للرسوم المتعلقة بحماية الانتاج المحلي والتي تكون نسبتها ٥٠٪ وفقاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٢٤) لسنة ٢٠١٨، علاوة على نسبة التعريفة الكمركية التبعة في قانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ المعدل.

٣.الزام الجهات ذات الصلة في الحكومة بشراء الدجاج والبيض المحلي بهدف تشجيع ودعم الطلب على الأنتاج المحلي **(حازم محمد حسن، ٢٠٢٢، ص ١١٦-١١٧)** .كما اكدت وزارة الزراعة على اعادة فتح استيراد العراق للحوم من الخارج وذلك لوضع حد لارتفاع أسعار اللحوم المحلية فقد عملت الوزارة على اتباع العديد من الاجراءات لمواجهة أرتفاع اسعار اللحوم في الاسواق المحلية إذ سهلت مهمة انتقال الابقار والاغنام الحية فيما بين مختلف المحافظات والاقليم فضلاً عن تسهيل عميلة الاستيراد من كافة دول العالم إذ ترى الوزارة بأن هذا الاجراء سيساعد على تقليل اسعار اللحوم في الاسواق، كما سمحت الوزارة باستيراد الدواجن رغم أن العراق يشكل معدلات مرتفعة من انتاج اللحوم بكافة المحافظات الا أن الوزارة راعت هذا الامر وعملت على توفير التوازن ما بين المنتج المحلي والاستيراد من الخارج **(صلاح الدين حامد ، وسالم عبد الحسين، ٢٠١١، ص١٥٤)** .كما وعملت وزارة الداخلية على انتشار عناصر مكافحة الجريمة الاقتصادية داخل الاسواق لأجل متابعة الاسعار ومحاسبة الفاسدين ومحتكري الأسعار وأن هذه المفارز انتشرت في كافة محافظات العراق لأجل تطبيق القانون تجاه كل مستغلي الازمة من المتلاعبين بالأسعار **(يُنظر المادة (٩) من قانون تنظيم التجارة الداخلية والخارجية رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠)**، وقد تمكنت وزارة الداخلية عن طريق عناصر مكافحة الجريمة الاقتصادية المنتشرة في الاسواق من القبض على (٣٠) شخص من المخالفين والمتلاعبين بالأسعار وممن يتاجرون بالمنتجات المحظورة من الاستيراد علاوة على ضبطها منتجات غذائية مهربة بما يقارب (٧٠٦) طن **(قتيبة مولود عطا، ٢٠٢٠، ص٢٩-٣٠)** .فمن خلال ذلك نحنُ نرى بأنه على الإدارة تفعيل دورها وذلك باصدار القرارات تجاه السلطات المعنية للدخول إلى السوق والعمل على فتح اسواق مركزية تكون ذات اسعار رمزية تساعد المواطنين على التخفيف من عبئ ارتفاع الاسعار فضلاً عن دعم الانتاج المحلي ومحاولة تقليص الاستيراد عن طريق فرض الضرائب والتراخيص على دخول البضائع التي تزيد عن الحد المعقول والعمل قدر الامكان على حصول توازن داخل الاسواق ما بين المنتجات الوطنية والاجنبية فضلاً عن دعم القطاع الزراعي بالأسمدة والمبيدات لأجل النهوض بالزراعة الوطنية وتوفير القروض الميسرة التي تدعم الفلاح وتساعده على تقديم افضل المنتجات الوطنية وكذلك العمل على معالجة مشكلة التصحر وشحة المياه بتوفير خزانات ومبازل مياه لأجل سقي المزروعات، فمن خلال هذه الاجراءات تكون الادارة قد تمكنت من تحقيق الأمن الاقتصادي داخل العراق.كما أن لبرنامج البطاقة التموينية دور كبير في دعم المواطن العراقي إذ تعد الرافد الغذائي ومن مصادر التموين المهمة له إذ تمثل مصدر تغذية شهري رغم ما تحتويه من مفردات قليلة تقتصر على ثلاثة أو أربعة على عكس ما كانت عليه في السابق والتي كانت تصل مفرداتها ١٩ أو ٢٠ مفردة وذلك بموجب قانون وزارة التجارة رقم (١٠٠) لسنة ١٩٨٩ الملغي فكان هدفه تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية وتحقيق قيادة الدولة للتجارة الخارجية وتوجيه الداخلية وتوفير السلع بناء على توجيهات الدولة المركزية ، كما وتم بموجب نظام وزارة التجارة رقم(٧) لسنة ١٩٨٩ وفقاً للمادة (١٠) منه بأن الوزارة تتبنى تسويق واستيراد المواد الغذائية المقررة وفقاً لبرنامجها التسويقي والتجاري **(زكي مني عقراوي، وربير فتاح محمد، ٢٠١٥، ص ٢١٦-٢١٧)**.فمن خلال ذلك نرى بأن لمفردات البطاقة التموينية دور في مساعدة المواطن العراقي على سد جزء من حاجاته الغذائية الاساسية فقد كان للسلة الغذائية التي اطلقتها وزارة التجارة خلال شهر رمضان دور كبير في التخفيف من العبئ الملقى على كاهل المواطن العراقي مع ازمة ارتفاع الاسعار التي شهدتها الاسواق خلال الأونة الاخيرة.وعليه فأن سوء الغذاء أو قلته يؤدي إلى حدوث مشاكل اقتصادية إذ أن قلة ما توفره الدولة من غذاء يدفع الافراد للاعتماد على السوق وهذا يثقل كاهل الافراد من الناحية الاقتصادية، فهذا يمثل عبئ اضافي يقع على عاتق الاسر وعلى وجه الخصوص ذات الدخول المحدودة أو المنعدمة، فالعراق يعتمد بشكل كبير على المواد الغذائية المستوردة عن طريق التجارة إذ وصلت نسبة السكر المستورد ٩٩,٨٦٪ ونسبة الزيت ٨٢,٩٦٪ والارز ١٥٪ والحليب ٥٠٪ مما جعل العراق أن يكون من البلدان المستوردة وهذا بدوره يرهق الاقتصاد ويؤثر سلباً على حجم الأنفاق، لذا لابد من اتباع طريق التجارة الرشيدة وذلك بوضع منهج وخطة مدروسة هدفها السيطرة على الاسواق بتوفير السلع بأسعار مناسبة تلائم كافة الدخول علاوة على توفيرها بالأوقات المناسبة لأجل تلافي اختفاء سلع معينة من الاسواق وارتفاع اسعارها فضلاً عن حصول الضغوط التضخمية ، لذا فيجب على الدولة وضع استراتيجية تحدد عن طريقها ما تحتاجه وما يتوفر لديها لسد حاجات المواطنين فضلاً عن دور الدولة بتوجيه إدارتها بتطوير قطاع الصناعة والزراعة وهذا ما يبرز ما للغذاء وتوفيره من آثر على الاقتصاد لان تحسين الزراعة والصناعات الوطنية وتحول العراق إلى بلد مصدر بدلاً من يكون مستورد تقود لتحقيق الأمن الاقتصادي **(ثائر محمود رشيد، ومحمد علي موسى، ٢٠٠٥،ص٩٤)**.لذا فتمثل الصادرات مؤشر مهم لتحقيق الأمن الأقتصادي كما أنها تُعد داينمو الاقتصاد فنظراً لأهمية التصدير فقد انشأ العراق قانون صندوق دعم التصدير رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ والذي يهدف بموجب مادته الثانية إلى تشجع الصادرات والتجارة الخارجية بغية ارتفاع معدلات الصادرات الوطنية علاوة على دوره الاساسي المتمثل بتقديم الدعم المالي لارتفاع نسب الانتاج العراقي الوطني المصدر التي تتطلب الدعم لفسح المجال امامها ووصولها إلى الاسواق الخارجية لتنافس مثيلاتها من السلع الاجنبية علاوة على دعم المؤسسات الرسمية ممن تتعلق بأعمال

التصدير مالياً والتي تمارس بنشاطات تساعد اهدافها لكونها مصدر من مصادر التمويل **(يُنظر المادة (الثانية) من قانون دعم التصدير رقم (٦) لسنة ١٩٦٩)** ، فنظراً لأهمية هذا الصندوق ولما يمر به العراق من ازمات فقد تطلبت الضرورة اعادة العمل به لأجل دعم الانتاج الوطني القابل للتصدير ووفقاً لما لأهمية دور الدولة وتكريس إداراتها للنهوض والمساهمة بأرتفاع معدلات التنمية الاقتصادية لكافة قطاعات الدولة فقد عمدت لرسم خطة مدروسة لإعادة تفعيل العمل بهذا القانون إذ عمل على تشكيل لجنة مختصة لإدارة صندوق دعم التصدير والتي يرأسها مدير عام تابع لوزارة التجارة واعضاء اخرون بدرجة مدير عام من قبل وزارة التجارة والزراعة والصناعة والمعادن ووزارة المالية، إذ أُجريت عدة دراسات ومحاور واجتماعات لأجل إعادة تفعيله والتي انتهت بصدور قرار مجلس الوزراء المتعلق بإعادة العمل به، كما وتم تحديد اعمال الصندوق بطريقة أكثر دقة وذلك بعد حصول موافقة مجلس الوزراء وتفعيله اواخر عام ٢٠١٧ إذ حدد الصندوق نسبة الدعم ونوع السلع التي تكون ضمنه فضلاً عن بيان التعليمات والمستندات والوثائق التي يقتضي تقديمها من جانب المصدرين ليتم اعتمادها لمنح مبلغ الدعم والتي تتمثل بما يأتي:

١.طلب يقدم من قبل الجهة الراغبة بالحصول على الدعم توضح عن طريقه تفاصيل الكميات المصدرة.

٢.حصوله على اجازة ترخيص لتصدير السلع ممنوحة له حصراً من قبل شركة المعارض والخدمات العامة التجارية العراقية.

٣.تصريح كمركي حاصل عليه من قبل احدى المنافذ الحدودية تبيح له اخراج البضائع.

٤.اعتماد مستندي أو حوالة مرفقة بتأييد البنك المركزي العراقي الذي يسمح له بموجبها دخول المبلغ بالدولار لأحد مصارف العراق العامة ولحساب المصدر.

٥.ينبغي ان لا تتجاوز مدة تقديم طلب الحصول على التعويض عن (سنة و٦ أشهر) تبدأ من تاريخ حصوله على اجازة التصدير.

٦.يجب أن تكون لديه شهادة المنشأ العراقية بالنشاط المصدر ممنوحة من قبل الجهة المعنية.

وعلاوة على ذلك فقد منح صندوق دعم التصدير ببداية سنة ٢٠٢٠ قروض ميسرة كخطوة منه للمستثمرين العراقيين لتأهيل وتشجيع ودعم المشاريع الزراعية والصناعية وذلك بناءً على الشروط الآتية:

١.تقديم طلب من قبل الجهة التي تبغي الحصول على القرض توضح فيه قيمة القرض المطلوب.

٢.ينبغي على مقدم الطلب اعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشروع الذي يبغي حصول القرض لأجله.

٣.يشترط تقديم ضمانات تعادل مبلغ القرض الذي يرغب الحصول عليه تتمثل بـ(مكائن، أو أراضي، أو عقارات).

كما أن لدعم التصدير دور كبير في زيادة تدفق العملات الاجنبية إلى البلد وتقليل نسبة البطالة والفقر **(ابراهيم حربي ابراهيم، ٢٠١٦، ص٢٢٢)**وعليه فالصادرات العراقية لها دور كبير في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية فيجب عدم التركيز على الصادرات النفطية بشكل اساس كون العراق يزخر بالكثير من الموارد التي تساهم بنسبة كبيرة في دعم القطاع الاقتصادي وتحقيق أمنه والتي من المفترض أن يكون لها دور لا يستهان به في عمليات التصدير ليتسنى لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيكون للإدارة أن تتبع نظام السياسة الرشيدة للنهوض بعمليات التصدير للأنتاج غير النفطي لأن هذه الأنشطة تساهم بنسبة كبيرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن مساهمتها في خلق رأس المال الثابت، لذا فتكون هناك مساهمة عالية لهذه النشاطات في الناتج المحلي الاجمالي والتي تتمثل بالزراعة والصيد والغابات، الكهرباء، المقالع، التشيد والبناء، التعدين والماء علاوة على المساهمات الأُخرى التوزيعية المتمثلة بالتجارة، النقل والمواصلات، البنوك والتأمين والخزن فضلاً عن النشاطات الخدمية الاخرى **(رشيد باني شنان، ٢٠١٢، ص ١٥-١٦)**.

المطلب الثالث الأمن الغذائي ودوره في تحقيق الأمن الاقتصادي

للغذاء أهمية ضرورية لبقاء الانسان واستمراره في الحياة علاوة على ما له من أهمية اقتصادية إذ أن توفير الطعام يكون له أثر لديمومة الانتاج الاقتصادي، لأن انعدام الطعام يتسبب في النزوح والهجرة في حين أن وفرته تعد منتج محلي للدولة داعم لمواردها المالية، وهنا سنجيب على السؤال المطروح في مقدمة بحثنا والذي يكمن بـ كيف استطاع الأمن الغذائي تحقيق الأمن الاقتصادي؟ فقد تضطر الدولة عند حصول شحة غذاء الاستيراد من الخارج لسد حاجاتها الغذائية، وعليه فينبغي الاهتمام بالسياسة السعرية لأجل تحفيز المزارع والفلاح على الاستثمار وأرتفاع معدلات الأنتاج الزراعي وعلى وجه الخصوص السلع الاستراتيجية التي تكون ضمن اطار أمن الفرد الغذائي عن طريق دعم اسعار المنتج وجعلها تتوافق مع أسعار المنتجات العالمية **(رشيد باني شنان، مصدر سابق، ص١٧)**كما يعمل الأمن الغذائي على دعم استثمارات القطاع الزراعي بنوعيه الحيواني والنباتي فضلاً عن وفرة المياه المتطلبة للاستخدامات الزراعية كما ويجب تقسيم استثمار قطاع الزراعة بصورة منتظمة وفقاً لكل محافظة وبما يلاءم امكانياتها الزراعية ، علاوة على ذلك يجب العمل على دعم القطاع الخاص للاستثمارات الزراعية من خلال دعم وتشجيع الأستثمار

المحلي والاجنبي لكافة مشاريع المنتجات الحيوانية والنباتية، واسناد المخرجات والمدخلات الزراعية والمحافظة عليها من السلع المستوردة **(ابراهيم حربي ابراهيم، مصدر سابق ٢٢٣)**وعليه فأن للأمن الغذائي دور في تحقيق الأمن الاقتصادي والذي يتمثل في زيادة معدلات الانتاج الزراعية عن طريق العمل على اصلاح الاراضي المهجورة نتيجة عدم وفرة وسائل الرأي وارتفاع ملوحة التربة وذلك بإعادة تأهيل الاراضي الزراعية وذلك بعد الانقطاع عن العمل بها نتيجة تحولها إلى ثكنات عسكرية أو مواقع حربية وهذا ما عليه الحال بشأن المناطق الزراعية الرابطة ما بين البصرة والفاو والمناطق الخصبة الممتدة على شط العرب علاوة على مناطق الحدود ما بين العراق وايران وذلك عن طريق استحداث قنوات ري بوسائل حديثة واستعمال الاسمدة والماكينات والاصناف والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة والآلات الزراعية بعد اخضاعها للتجربة، والعمل على معالجة مشكلة التصحر وملوحة الأراضي وذلك لكون اغلب الأراضي الزراعية تعاني من هذه المشكلة مما يضعف جودتها الانتاجية، لذا فقد يتطلب الأمر انشاء خطة استراتيجية عامة لأجل وضع مخطط متكامل ودقيق لمنظومة تصريف المياه المالحة لخزن المياه الزائدة واستعمالها في اثناء القيام بعمليات الرأي الحديثة **(ثائر محمود رشيد، ومحمد علي موسى، مصدر سابق، ٩٥)**وعلاوة على ذلك فقد كان لتشريع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية دور لا يستهان به في تحقيق الأمن الاقتصادي العراقي إذ ساعد القانون على النهوض بالتنمية الاقتصادية فشرع القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ وذلك لعدم تشريع قانون الموازنة العامة للدولة ولأجل ديمومة عمل الحكومة وتلافي حدوث ازمة اقتصادية فكان الهدف وراء تشريعه هو لتحقيق أمن غذائي وأستقرار مالي فضلاً عن وضع حد لمشكلة البطالة والفقر ومواكبة الاحداث العالمية الطارئة وديمومة توفير الاحتياجات للمواطنين وتقديم الخدمات علاوة على تحسين الوضع المعيشي للسكان وتوفير فرص عمل للعاطلين، وفتح شبكات الضمان الإجتماعي بتخصيص رواتب للعاطلين عن العمل وكبار السن والاسر المتعففة وذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك تحقيق تنمية مستدامة واستمرار العمل بالمشاريع المتوقفة نتيجة عدم توفير السيولة المالية واكمال المشاريع المهمة المستحدثة كما جاءت المادة (١) من القانون اعلاه تنص على دور وزارة المالية في تحقيق التنمية وتخفيف نسبة الفقر عن طريق وضع حساب مالي يتكفل بذلك ، وعليه فقد عمل القانون على التخفيف من نسبة البطالة من خلال موجة التعيينات التي اطلقها وساعدت على امتصاص عدد واسع من الخريجين فضلاً عن تثبيت المتعاقدين وذلك بموجب المادة (١٨/ اولاً) منه ، علاوة على توفير درجات وظيفية لخريجي البكالوريوس والدبلوم ولكافة الأختصاصات بصفة عقد وذلك بموجب المادة (١٥) من القانون نفسه **(يُنظر المواد (١، ١٨/ اولاً، ١٥) من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢)**وعليه نحن نرى بأن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية جاء بمثابة الانقاذ لتلافي حصول ازمة اقتصادية في العراق فضلاً عن دوره في الاحلال محل الموازنة العامة وتسير الامور المالية للدولة ومواجهة ازمة الاسعار وذلك عن طريق تخصيص مبالغ مالية لأجل توفير مفردات البطاقة التموينية الداعمة للمواطن العراقي خلال هذه الازمة فضلاً عن توفير المواد الاولية الداعمة للمزارعين في تحقيق الانتاج الزراعي علاوة على توفير فرص العمل من خلال فتح باب التعيينات لشريحة الخريجين وتثبيت المتعاقدين من الدوائر ووزارات الدولة وكما كان له الفضل في انتشال هذه الشريحة من التعرض لمشكلة البطالة فبموجب هذه الخطوة تمكن قانون الدعم الطارئ من مواجهة ازمتين في ان واحد تقليص نسبة البطالة فضلاً عن تلافي ارتفاع معدلات الفقر وذلك بتخصيص رواتب الرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل والاسر المتعففة، ناهيك عن دوره في تسديد المديونية الخارجية بشأن توفير الطاقة الكهربائية وديون شراء واستيراد الغاز ودوره في توفير السيولة المالية لاتمام العمل بمشاريع الاعمار والمشاريع المستحدثة.

الخاتمة

في نهاية البحث توصلنا الى بعض النتائج والتوصيات والتي تتمثل بما يلي:

اولاً: النتائج.

١. لأجل حماية النظام العام الاقتصادي تمارس الدولة دورها في مراقبة ارتفاع الاسعار وفرض العقوبات على المخالفين والمحافظة على النظام العام النقدي، فيمتاز النظام العام الاقتصادي بكونه نظام مادي مرن يتطور تبعاً لتغير الاوضاع والظروف، فيبرز دور سلطات الإدارة في حمايته من خلال دورها في مراقبة تطبيقه وكذلك اقامة الدعاوى التي تمسه امام المحاكم الجنائية متى ما كانت الجرائم المرتكبة بحقه تهدد الصالح العام وتعرضه للخطر.

٢. أن ازمة ارتفاع الاسعار التي حدثت في العراق واختلال سعر الدولار وغيرها من العوامل المرتبطة بعمليات الاستيراد والانتاج العشوائي، دفعت الإدارة إلى تفعيل دور اجهزتها واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان المحافظة على أسعار المواد الغذائية فضلاً عن ممارسة دورها المتمثل باصدار بعض القرارات التي تحد من تفاقم الازمة.

٣. عملت وزارة التجارة العراقية على الاسراع لفتح منافذ بيع المواد الغذائية وبأسعار رمزية بغية التخفيف عن كاهل الفقراء ومواجهة جشع التجار صانعي الازمات الاقتصادية، كما وعملت وزارة الداخلية على انتشار عناصر مكافحة الجريمة الاقتصادية داخل الاسواق لأجل متابعة الاسعار ومحاسبة الفاسدين ومحتكري الاسعار وأن هذه المفارز انتشرت في كافة محافظات العراق لأجل تطبيق القانون تجاه كل مستغلي الازمة من المتلاعبين بالأسعار.

ثانياً: التوصيات:

١. تفعيل دور الإدارة وتبني استراتيجيات فعالة وتقوية اواصر العلاقة ما بين القطاعين لتشجيع القطاع الخاص والدخول في الاستثمارات بكافة القطاعات فضلاً عن تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المجالات الاقتصادية إلى جانب دعم الاستثمار الاجنبي بكافة الجوانب كونه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ووسيلة للتنويع الاقتصادي، وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال ارتفاع نسب التخصيصات الاستثمارية وتشجيع المزارعين بدعم اسعار المنتجات الزراعية وكذلك تنمية قدرات الموارد البشرية من حيث التدريب والتأهيل لتتلاءم مع استراتيجية التنويع الاقتصادي والوصول لهدف الإدارة المتمثل بتحقيق الأمن الاقتصادي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

٢. نوصي بإعادة تأهيل وفتح الاسواق المركزية وتعبتها بالمنتجات المحلية علاوة على تحديد الاسعار بطريقة تكون ملائمة لكافة شرائح المجتمع وذلك لتلافي أزمة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة التي اصبحت اغلب فئات المجتمع تعاني منها، فضلاً عن دعم الأنتاج المحلي ومحاولة تقليص الاستيراد من خلال فرض الضرائب والتراخيص على دخول البضائع التي تزيد عن الحد المعقول والعمل قدر الامكان على حصول توازن داخل الاسواق ما بين المنتجات الوطنية والاجنبية.

٣. نوصي باستبدال مفردات البطاقة التموينية بمبالغ نقدية لكل فرد ويراعي حين تحديد هذه المبالغ اسعار المواد الغذائية داخل السوق وغلاء المعيشة.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب.

١. د. محمد عبد الله شاهين: السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، ط ١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٨.

ثانياً: الاطاريح.

١. حازم محمد حسن الحمداني: فكرة النظام العام الاقتصادي وتطبيقاته في العراق (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والعلوم السياسية (قسم القانون العام)، جامعة كركوك، ٢٠٢٢.

ثالثاً: البحوث المنشورة.

١. ابراهيم حربي ابراهيم: سياسة الأمن الغذائي في العراق التحديات والحلول، بحث منشور في مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد ٣٧، بغداد، ٢٠١٦.

٢. ثائر محمود رشيد العاني، ومحمد علي موسى المعموري: اشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الاغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

٣. د. رشيد باني شنان الظالمي: الأمن الغذائي في العراق المشكلات والحلول، بحث منشور في مجلة جامعة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٢، العدد ٢، جامعة المثنى، العراق، ٢٠١٢.

٤. زكي مني عقراوي، وريبر فتاح محمد: أثر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي (مع اشارة الى اقليم كوردستان العراق)، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو، المجلد ٣، العدد ١، العراق، ٢٠١٥.

٥. د. صلاح الدين حامد الحديثي، و سالم عبد الحسين سالم: جدوى اعادة العمل بقانون صندوق التصدير في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٧، العدد ٦١، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١١.

٦. قتيبة مولود عطا: ما بين التفعيل والتعطيل قانون صندوق دعم التصدير، بحث منشور في مجلة التجارة العراقية، العدد ٢٣، وزارة التجارة العراقية، كانون الاول/ ٢٠٢٠.

رابعاً: التقارير والمقالات المنشورة.

١. الصباح الجديد: لهيب أسعار المواد الغذائية يجبر المواطنين على التقشف في مأدبة الافطار، تقرير منشور على موقع جريدة الصباح الجديد، بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٧، متاح على الموقع الالكتروني http://newsabah.com/.

٢. صفاء الكبيسي: العراق فتح استيراد اللحوم للسيطرة على الاسعار، تقرير منشور على العربي الجديد، بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٧، متاح على الموقع الالكتروني https://www.alaraby.co.uk/.

٣. كاظم عبد جاسم الزيدي: الحماية القانونية للأمن الاقتصادي: مقالة منشورة على الموقع الرسمي لمجلس القضاء الاعلى، بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٢٦، متاحة على الموقع الالكتروني https://www.sjc.iq/.

٤. نصار الحاج: هل تنجح الاجراءات الحكومية في كبح جماح ظاهرة ارتفاع الاسعار؟، تقرير منشور على موقع وكالة الانباء العراقية، بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥، متاح على الموقع الالكتروني https://www.ina.iq/.

خامساً: القوانين.

١. قانون صندوق دعم التصدير، رقم (٦) لسنة ١٩٦٩

٢. قانون تنظيم التجارة الداخلية والخارجية ، رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠.

٣. قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢.